المحاضرة 03: الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945.

1 - أوضاع الجزائر مع بداية الحرب:

عاشت الجزائر عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية أوضاع جد مزرية بسبب تشديد فرنسا من اجراءاتها ضد أي نشاط سياسي، بحيث أنها قبيل اندلاع الحرب العالمية قامت بحل جميع الأحزاب السياسية منها حزب الشعب وزجت بقادته في السجن أمثال: مصالي الحاج والشاذلي المكي ومفدي زكريا، أما جمعية العلماء فإنها تعرضت للكثير من التضييق فقد أقدت السلطات الفرنسية على وضع الشيخ عبد الحميد بن باديس في الإقامة الجبرية بقسنطينة إلى غاية وفاته سنة 1940م، كما قامت بنفي الشيخ البشير الإبراهيمي إلى آفلو ما أدى إلى تقليل الجمعية لنشاطها السياسي، في المقابل بقيت كتلة النخبة تنشط بشكل عادي والتي كانت لا تحظى بقبول شعبي كبير وتأثيرها ضعيف بين الأوساط الجزائرية خاصة حزب التجمع الفرنسي لابن جلول والحركة الشعبية الجزائرية لفرحات عباس، بينما كان الحزب الشيوعي يعيش صعوبات داخلية.

ومع اندلاع الحرب استجاب البعض لنداءات فرنسا خاصة قدماء المحاربين والقياد وتطوعت النخبة والنواب من بينهم فرحات عباس كصيدلي احتياطي، وابن جلول الذي شكر الجزائريين على استجابتهم لنجدة فرنسا، أما مصالي الحاج فقد رفض الاستجابة للدعاية الفرنسية وقد قامت فرنسا بتجنيد الكثير من الجزائريين وإرسالهم إلى الجبهة الأمامية في أوربا.

مثلما كان للدعاية الفرنسية صدى عند الجزائريين كان للدعاية الألمانية أثر في نفوس الجزائريين فقد انساق لها المجندون الجزائريون والمناضلون الثوريون وشكل محمد الماضي لجنة إفريقيا الشمالية وتعاون مع الألمان بهدف تحرير الجزائر، كما أسس بعض مناضلي حزب الشعب "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا" في النصف الأول من عام 1939م واتصلوا بالسلطات الألمانية لطلب الدعم وفي برلين أجرى عبد الرحمان ياسين واعمارة رشيد مفاوضات مع الضباط الألمان، لكن هذه المفاوضات لم يكتب لها النجاح بسبب تدخل مصالي الحاج الذي رفض التعاون والاستجابة للدعاية الألمانية وطلب من حزبه عزل المجموعة التي تشرف على هذا التنظيم.

رغم توالي هزائم فرنسا على يد الألمان في مدة قصيرة في جوان 1940م إلا أن الأوضاع في الجزائر لم تتغير ولم يقم الجزائريين بأي ثورة أو تحرك ضد فرنسا وذلك راجع أساسا لغياب القيادة بحيث نجد أن أغلب الزعماء خلال هذه الفترة كانوا داخل السجون، وفي محاولة منها لكسب تأييد الجزائريين قامت حكومة فيشي بإلغاء قانون كريميو، وأنشأت المجلس الوطني في 24 جانفي 1941م يكون فيه التمثيل متساوي غير أن **أبريال** عين خمسة مستشارين فرنسيين وأربعة جزائريين مواليين لفرنسا، ما جعل فرحات عباس يرسل مذكرة إلى المارشال **بيتان** عنوانها "جزائر الغد" اقترح فيها مجموعة من الإصلاحات، حاولت حكومة فيشي استمالة مصالي الحاج لكنه رفض العمل معها ونتيجة لذلك صدر قرار بسجن مصالي بستة عشر سنة مع الأعمال الشاقة بتهمة المساس بسيادة الدولة، ومن بين الشخصيات التي نشطت خلال الحرب العالمية نجد قائد الكشافة الإسلامية التي تأسست في أفريل 1939 الشهيد محمد بوراس الذي أثار قلق السلطات الفرنسية بسبب نشاطه الفعال الأمر الذي أدى إلى اعتقاله أواخر سنة 1941 وتم إعدامه بتهمة التجسس لصالح الألمان والتحريض على الثورة.

2 - **النشاط السياسي للجزائريين بعد نزول الحلفاء:**

يمثل يوم 08 نوفمبر 1942م تاريخ نزول الحلفاء وفيه دخلت الجزائر مرحلة جديدة سيطر فيها الحلفاء بقيادة أمريكا ولجنة فرنسا الحرة واستمرت هذه المرحلة إلى غاية 08 ماي 1945م، برز خلال هذه المرحلة **فرحات عباس** خاصة بعد عودته من الحرب، فبعد رسالته الأولى للمارشال بيتان والتي لم تحقق صدى عند السلطات الفرنسية، فبمجرد نزول الحلفاء استأنف نشاطه السياسي من جديد واجتمع مع ممثلي الأحزاب الوطنية والنواب للتداول في المواقف الجديدة، كما اتصل بممثل الرئيس "**روزفلت**" المدني "**روبيت مورفي**" وتباحث معه قضية الجزائر، وقد تباحث فرحات عباس مع ممثلي جمعية العلماء وعناصر من حزب الشعب الجزائري وعدد من المنتخبين وبعد اتصالات قدم فرحات عباس باسم ممثلي الجزائريين المسلمين مذكرة إلى الحلفاء يوم 20 ديسمبر 1942م طالب فيها بإرساء دستور سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للجزائر، وذلك مقابل

مشاركة الجزائريين في الحرب إلى جانب فرنسا، لكن قادة الحلفاء رفضوا استلام الرسالة فأعاد صياغتها وأرسلها مباشرة إلى السلطات الفرنسية بالجزائر لكن رد الجنرال جيرو كان غامضا.

عقد الوطنيون الجزائريون اجتماعا في 03 فيفري 1943م ضم تقريبا كل التيارات الوطنية (أعضاء من حزب الشعب، دعية العلماء، النواب، ممثل جمعية الطلبة)، وقد خرجوا فيه بلائحة مطالب تقدم للسلطات في شكل ميثاق باسم الشعب الجزائري كلف فرحات عباس بكتابته، وقد صدر هذا البيان في 10 فيفري 1943م فقدم للحاكم العام الفرنسي "**بيرتون**" في 31 مارس وسلموا نسخة منه إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والإتحاد السوفياتي، ونسخة إلى الجنرال ديغول وأخرى إلى الحكومة المصرية، وقد احتوى البيان على خمسة أقسام منها القسم الأخير الذي احتوى على مطالب الجزائريين ونذكر من بين أهم هذه المطالب :

- إدانة الاستعمار والقضاء عليه
- تطبيق مبدأ تقرير المصير على كل الشعوب
- منح الجزائر دستورا خاصا يضمن لها:

أ- الحرية والمساواة لكل السكان دون تمييز عرقي أو ديني

ب- إلغاء الملكية الإقطاعية، والقيام بإصلاحات زراعية واسعة تضمن تحسين أحوال الفلاحين

- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب الفرنسية
- حرية الصحافة وحق التجمع
- التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا.
- حرية العقيدة لجميع السكان، وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة في الديانة الإسلامية
- المشاركة الفورية والفعلية للمسلمين في حكم بلادهم أسوة بالهنود والسوريين
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب.

تظاهرت السلطات الفرنسية بقبول البيان من حيث المبدأ كسبا للوقت، فطلب منهم تقديم خطة عمل للإصلاح فاستجاب الممثلون المسلمون للطلب وصاغوا خطة للإصلاح عرفت باسم "**ملحق البيان**" قدموه للإدارة الفرنسية في 26 ماي 1943 تضمن قسمين من المطالب، القسم الأول

إصلاحات آجلة تجسد بعد نهاية الحرب منها أنه في نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة مستقلة لها دستورها الخاص، يضعه مجلس تأسيسي منتخب من قبل عامة الجزائريين، والقسم الثاني يشمل إصلاحات عاجلة تتوزع على الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية أهمها:

- إشراك الجزائريين في إدارة حكومتهم.
- تحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائرية تتألف من وزراء مسلمين وفرنسيين.
- تمثيل الجزائريين المسلمين في كل الهيئات والمجالس المنتخبة ودخول المسلمين لكل الوظائف العمومية وإلغاء جميع القوانين الاستثنائية وتحقيق المساواة بين جميع الجزائريين.

لكن السلطات الفرنسية غيرت من سياستها من جديد فعينت الجنرال "**كاترو**" الذي اعتبر أن الجزائر فرنسية وستظل فرنسية، فقاد حملة اعتقال ضد الوطنيين الجزائريين ومنهم فرحات عباس وعبد القادر السايح، ولتهدئة الغليان قام بالإفراج عن المعتقلين في ديسمبر وقام بإعداد إصلاحات شكلية صدرت في **مرسوم 07 مارس 1944م** والتي تؤكد على المساواة بين المسلمين والمستوطنين، وتسمح للمسلمين بدخول جميع الوظائف، وتوسيع تمثيلهم في المجالس المحلية، وتجنيس ما بين 50 ألف و70 ألف جزائري دون شرط تخليهم عن الأحوال الشخصية.

وقد عبرت الحركة الوطنية رفضها لهذه الإصلاحات الشكلية والتي اعتبرتها تطبيق متأخر لمشروع بلوم فيوليت، وقد قام **فرحات عباس** بتأسيس جمعية " **أحباب البيان والحرية** " في **14 مارس 1944م** تتكون من معظم التشكيلات الوطنية ما عدا الشيوعيون الذين قاطعوها، وكان لهذه الحركة دور هام في جمع حركة الوطنيين الجزائريين، فقد بلغ عدد فروعها 163 فرع في مارس 1945م، وعقدت عدة مؤتمرات في كل من مدينة سطيف والجزائر منها المؤتمر الذي عقد ما بين 2 و 4 مارس 1945م الذي خرج بعدة مطالب نذكر منها:

- إطلاق سراح مصالي الحاج.
- تشكيل برلمان وحكومة جزائريين.

ومن أجل إرغام الجزائريين على قبول إصلاحات مارس 1944م عينت الإدارة الفرنسية الدبلوماسي "إيف شاتينيو" واليا على الجزائر، وهكذا تواصلت عملية القمع وإجراءات التضييق على نشاط أحباب البيان وبدأ الوضع السياسي منذ مارس 1945م ينذر بوقوع اضطرابات ومظاهرات وشيكة تبلورت في أحداث 08 ماي 1945م.

قائمة المصادر والمراجع:

1 - عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر 1830- 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

2 - يحي بوعزيز: الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

3 - يحي بوعزيز: الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، دار البصائر، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

4 - بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، ج01، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

5 - أبوالقاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج03، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

6 - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939، ج1، ج2، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011.

1 - عبد الرحمان عقون، الكفاح القومي والسياسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

7 - شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج02، تر: محمد حمداوي و ابراهيم صحراوي، دار الأمة، الجزائر، 2013.

8 - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.